الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

8 **جماد ثانى** 1435 –8 **أبريل** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	23

الاقتتال الخاطئ ومراجعة النفس

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/131588.html

محمد الصويغ

الاقتتال في الخارج دون موافقة مسبقة من ولي الأمر يندرج تحت مسمى الارهاب والمساعدة على تفشيه ولا علاقة له بالجهاد الاسلامي من قريب أو بعيد كما يظن المتورطون فيه، وقد أعطى المقام السامي مهلة جديدة لمن تورط في الأعمال القتالية خارج المملكة لمراجعة النفس والعودة إلى صوت العقل، وبدأ بالفعل سريان الأمر الملكي الكريم بعد انتهاء المهلة الجديدة الاضافية التي منحت للمتورطين في الأعمال الاقتتالية في الخارج، وبدأ معها تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الأمر الملكي بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشرين سنة، أما المتورطون من ضباط القوات العسكرية فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على ثلاثين سنة، وجدير بالذكر أن العقوبات المنصوص عليها في الأمر الملكي غير متعارضة مع كل العقوبات المقررة شرعا أو نظاما، وغير متعارضة في الوقت ذاته مع الأنظمة الخاصة بجرائم الارهاب وتمويله بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالضبط والقبض والاستدلال والتحقيق والادعاء والمحاكمة.

أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بكل الأوامر السامية التي نصت على احتواء ظاهرة الارهاب وازاء ذلك فان المملكة لا يمكن أن توصف كما يدعي المدعون والمغرضون ومن في قلوبهم مرض ممن يديرون بعض الأجهزة الاعلامية في الغرب بأنها داعمة للارهاب، فهي من هذا الوصف بريئة تماما وليس أدل على ذلك من إدراجها الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة كتنظيم القاعدة وفروعه مثل، النصرة، وداعش، وجماعة الاخوان المسلمين، وحركة أنصار الله، وحزب الله، والحوثيون تحت القائمة الارهابية والتعامل معها كمنظمات تخريبية تسعى للفساد في الأرض وتقويض المنجزات الحضارية لأي شعب وترويع الآمنين والعبث بمقدراتهم وحقهم في صناعة الحياة الكريمة لهم ولأبنائهم ولمجتمعاتهم، وقد منحت الدولة فرصة مواتية وسانحة للمتورطين من أبنائها بمراجعة نفوسهم والاصغاء لصوت العقل والعودة إلى بلادهم قبل سريان فترة العفو، وقبل البدء في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في الأمر الملكي الكريم ومختلف الأحكام الأخرى المنصوص عليها في نظام الجرائم الارهابية وتمويلها.

وتؤكد المملكة من جديد عطفا على كل الأوامر السامية بما فيها الأمر الملكي الكريم الأخير أنها ماضية قدما ليس لملاحقة الارهابيين وتقليم أظافرهم فحسب، بل للتأكيد على التزامها المطلق بحقوق الانسان وحمايته واعلاء شأنه ليتمكن من العيش بكرامة وشرف وأمن كما نصت على ذلك مبادئ وتعليمات عقيدتنا الاسلامية السمحة.

وقد أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بكل الأوامر السامية التي نصت على احتواء ظاهرة الارهاب ، ونصت على ضرورة ابعاد رعايا المملكة عن التورط في أي عمل ارهابي، وقد دعت الجمعية المتورطين إلى الاستفادة من الأمر الملكي الكريم لمراجعة نفوسهم الأمارة بالسوء والعودة إلى وطنهم استجابة لمنطق العقل والحكمة، والجمعية باشادتها الواضحة للأمر الملكي تثمن ما جاء في نصه تحقيقا للصالح العام لأن المملكة لا تريد أن تعطي فرصة لأي مغرض أو حاقد للنيل منها والادعاء بأنها تناصر الارهابيين وتدعمهم في وقت يعلم فيه شرفاء العالم كله أن المملكة تحارب الارهاب في الداخل والخارج وتسعى جاهدة لاحتواء ظاهرته الخطرة على أمن الشعوب واستقرارها وسلامتها.

وعندما أعطى قائد هذه الأمة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- الفرصة للمتورطين من أبناء هذا الوطن الآمن في تلك الأعمال الارهابية الاجرامية خارج الحدود للعودة إلى ديارهم بعد مراجعة أنفسهم والعدول عن خوضهم في بؤر تلك الأعمال الشريرة المرذولة فان ذلك ينطلق أساسا من رغبته الصادقة والحثيثة في نشر مبادئ الاسلام وقيمه وتعاليمه بابعاد أولئك المتورطين من أبناء شعبه الكريم عن مواطن الفتن والتهلكة والتدمير، ومن الأسلم والأفضل والأجدى لهم أن يعودوا لتحكيم صوت العقل والصواب لا سيما وأنهم يعلمون علم اليقين بعد معاينتهم لواقع تلك المنظمات الارهابية أنهم يمارسون منهجا موغلا في الأخطاء وأنهم يساعدون على استمرارية الارهاب بكل ألوانه وأشكاله وأساليبه المدمرة للحياة والأحياء،

فالعودة الى وطنهم وأسرهم وقبل ذلك الى دينهم الاسلامي القويم أجدى وأنفع من رغبتهم في ركوب موجة الأخطاء والسباحة في بؤر الجرائم والفتن والاقتتال الذي لا طائل من ورائه سوى تدمير المجتمعات وتقويض منجزاتها وترويع أهلها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يتعلّل بـ"ضيق الوقت" لتأجيل التصويت على التربية البدنية للبنات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض – حياة الغامدي
أجّل مجلس الشورى أمس (الإثنين) التصويت على توصية بإدراج مادة التربية البدنية لطالبات التعليم العام، متعللاً بـ«ضيق الوقت»، وذلك بعد نحو 24 ساعة من تجمع مجموعة من الأشخاص الذين وصفوا أنفسهم بـ«المحتسبين» أمام بوابة المجلس للاعتراض على تلك التوصية، بيد أن المجلس أقرّ أمس توصية تقدمت بها لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي لإعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات، للحد من اضطرارهن إلى التنقل اليومي لمقر العمل وما يتبعه من مخاطر. وأجيزت التوصية بـ 80 صوتاً، في مقابل 37 صوتاً. وقال عضو المجلس الدكتور ناصر الشهراني إن الضوابط المقصودة في التوصية ألغيت بقرار من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام 2010.
وأوضح أن الدراسات التي خرجت بها لجنة من وزارات الداخلية والتربية والتعليم والخدمة المدنية وهيئة الرقابة والتحقيق في شأن تطبيق شرط الإقامة أفرزت العديد من السلبيات، والمتمثلة في اضطرار الخريجات إلى اللجوء للتزوير والتحايل على النظام للحصول على الوظائف. ورد رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الأمير خالد آل سعود على المعارضين للتوصية بأن «تعيين المعلمات في المناطق النائية اكتنفه عدد من المخاطر، واضطر المعلمات إلى السفر مسافة 400 كيلومتر إلى مقر عملهن ومثلها للعودة، ما تسبب في وقوع حوادث سير نتج منها الكثير من الوفيات والإعاقة». (للمزيد)
وقال الأمير خالد آل سعود إن تقرير وزارة التربية والتعليم المعروض أمام أعضاء المجلس لمناقشته سجل رقماً قياسياً في عدد التوصيات الإضافية المقدمة عليه. وأوضح أن اللجنة تلقت 26 توصية إضافية على التقرير و11 مداخلة شفهية و15 مداخلة مكتوبة، معتبراً أن ذلك الرقم لم يسبق أن سُجِّل في تاريخ التقارير التي تولى مجلس الشورى مناقشتها، ومنها مداخلة ترى أن ربع المعلمين والمعلمات في وزارة التربية والتعليم لا يحملون شهادات جامعية!

"السجون" لـ"الحياة": الرياض تتصدّر عدد السجينات.. 6 في المئة سعوديات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
اضغط هنا

الدمام - منيرة الهديب
انتزعت سجون الرياض الصدارة من نظيرتها في جدة، لجهة عدد السجينات. وتبلغ نسبة السعوديات في سجون المملكة كافة 6 في المئة من إجمالي السجينات، بعد أن كان معدلهن أقل من 5 في المئة. وكشفت المديرية العامة للسجون أن

قضايا الحقوق التي تُدان فيها السعوديات تفوق الجنائية، التي لا تشكل سوى 1 في المئة من مجمل قضايا السجينات السعوديات. (للمزيد)

وأكد المتحدث المكلف باسم المديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي لـ«الحياة» أن نسبة السعوديات مقارنة بعدد السجينات في سجون المملكة كافة تبلغ 6 في المئة»، وأن ذلك يشمل «الموقوفات والمحكومات». وأضاف: أن «سجون الرياض تتصدر سجون المملكة في عدد السجينات، تليها سجون جدة». وكشفت نتائج دراسة اجتماعية حديثة أن نحو نصف عدد السجينات في الرياض وجدة دخلن السجن بسبب ارتكابهن «جرائم أخلاقية». وأوضحت أن «غالبية السجينات عُدن للجريمة بعد خروجهن من السجن في المرة الأولى». وذكرت أن «عدد السجينات السعوديات بلغ في عام 1429هـ 312 سجينة. فيما بلغ عدد السجينات غير السعوديات 2975. وغالبية مرتكبات السلوك الإجرامي انحصرت في الفئة العمرية من 31 إلى 40 عاماً، وأقل من 30 عاماً. وحول حالات الشجار التي تحدث في الإصلاحيات بين النزيلات، قال الحربي: «لم تسجل لدينا حالات خارجة عن المألوف من مشاجرات داخل السجون بين السجينات»، مضيفاً «إن كان هناك بعض المناوشات، فيتم الفصل فيها وحلها في حينه، من قبل المناوبات. والنظام كفيل بإعطاء كل ذي حق حقه». وكان المتحدث باسم المديرية العامة للسجون العقيد أيوب نحيت أوضح في تصريح سابق أن السجينات من الجنسيات الأفريقية هن «الأكثر إثارة للشغب في سجون النساء في المملكة»، مؤكداً أن «السعوديات يتَّسمن بالهدوء وعدم إثارة المشكلات، والالتزام بالنظام». ونفى أن تكون كل السجينات الأجنبيات «عاملات منزليات»، لافتاً إلى أنه «في جدة مثلاً أكثرية السجينات من المتخلفات عن المغادرة بعد موسم الحج».

• مكافحة الفساد" ترصد استغلالاً للنفوذ وتبديداً للمال العام في • الأمل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض – عيسى الشاماني
كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أمس رصدها مخالفات وتجاوزات وأوجه تقصير وإهمال في مجمّع الأمل للصحة النفسية، معتبرة أن ما تم رصده يدخل في نطاق شبهة الفساد، باعتبار أن ذلك يعد من سوء الاستعمال الإداري، واستغلال النفوذ الوظيفي، وتبديد الأموال العامة، وسوء استخدام الممتلكات الحكومية، فيما نفت إدارة مجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض ما ذكره تقرير هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» عن وجود مخالفات إدارية، ومظاهر فساد وإهمال وتسيّب، واستغلال للنفوذ الوظيفي، وتبديد للأموال العامة.
وأشار مصدر مسؤول في «نزاهة» عبر بيان صحافي أمس، إلى أن الهيئة كلّفت فريقاً متخصصاً بالوقوف على الوضع، ومقابلة المسؤولين، والحصول على المعلومات في مجمّع الأمل، مبينة أنه تم رصد قصور في تقديم الخدمات للمرضى، يتمثل في نقص بعض الأدوية المهمة، وتعطّل بعض الأجهزة الطبية، وعدم وجود أماكن مخصصة لزيارة أسر مرضى الإدمان لمرضاهم، ووجود تجاوزات ومحاباة في تنويم المرضى، وقيام بعض الأطباء الاستشاريين بالعمل في عيادات خاصة خلال الفترة المسائية، وتسيّب بعض الموظفين، لاسيما رؤساء الأقسام ومديري الإدارات، وعدم قيامهم بإثبات حضورهم وانصرافهم.
وأوضح أنه تبيّن استفادة بعض الموظفين من مؤهلات وخبرات غير صحيحة، لغرض الترقية والتسكين على وظائف أعلى من الوظائف التي يستحقونها، وتكليف متعاقدين غير سعوديين على وظائف إدارية وقيادية، على رغم وجود الكفاءات الوطنية التي تملك التخصصات ذاتها.

وأضاف: «كما لوحظ تكليف المعيّنين على لائحة الوظائف الصحية بأعمال إدارية، وإساءة استخدام السيارات الحكومية في التنقلات الشخصية، وبقائها لدى بعض الموظفين، وحصولهم في الوقت ذاته على بدل الانتقال الشهري، وهم لا يستحقونه، وقيام بعض الموظفين بالالتحاق بالدراسة في بعض الجامعات من دون الحصول على موافقة جهة عملهم، وقيام بعض المسؤولين في وزارة الصحة باستغلال نفوذهم في السكن في مساكن المجمّع، والتعديل في تصاميمها تلبية لحاجاتهم».

وأفاد أن من ضمن المخالفات المرصودة أن نظام إنذار الحريق، وكواشف الدخان، وأجراس الإنذار، وإطفاء الحريق والرش الآلي لا تعمل، وتدني مستوى الصيانة والنظافة في المجمّع، مؤكداً أن وضعه عموماً لا يمكّنه من توفير الرعاية المطلوبة للمرضى.

وقال إن الهيئة قامت بإحالة ما وقفت عليه من شبهة الفساد والتجاوزات والمخالفات المالية والإدارية إلى الجهات المختصة بالتحقيق، فمنها ما أحيل إلى هيئة الرقابة والتحقيق، ومنها ما أحيل إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ومنها ما أحيل لوزير الصحة، بطلب التحقيق مع من تثبت مخالفتهم وتجاوزاتهم، وتطبيق العقوبات النظامية في حقهم، مضيفاً: «كما طلبت العمل عاجلاً على تصحيح أوضاع المجمّع بما يكفل تقديم رعاية طبية وخدمات أفضل للمواطنين، تطبيقاً للأمر السامي القاضي بالحرص على تقديم الخدمات بأفضل مستوى».

وعزت الهيئة الوطنية إصدارها للبيان إلى ما نشر على لسان المدير التنفيذي للمجمّع من أن جهات رقابية عدة، ولجاناً من وزارة الصحة وإمارة الرياض وقفت على أحوال المجمّع، «ولم ترصد أية تجاوزات أو محاباة في التعامل مع المرضى، وأن إدارته قامت بتفعيل برنامج خدمة المرضى في منازلهم لعدم توفر العدد الكافي من الأسرّة، وأنه يتم فرز المرضى في قسم الإسعاف والطوارئ، ما قلّص مدة انتظارهم إلى أقل من نصف ساعة، وأن الوقت الذي يستغرقه المريض للحصول على نتيجة التحاليل في القسم لا يتجاوز 40 دقيقة»، إذ رأت من واجبها إطلاع الرأي العام على الحقيقة التي تتنافى مع ما ذكره الرئيس التنفيذي للمجمّع.

بينما أكد مجمع الأمل في بيان صحافي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أمس، أن تحقيقات «نزاهة» مخترقة، وبالأدلة التي يأتي من أهمها أن نتائج اللجنة نشرت عبر أحد معرفات موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» الذي يقوم عليه بعض الموظفين المقصرين، قبل أن ترسله «نزاهة» إلى وسائل الإعلام بشهر كامل.

ورحب المجمّع بأي تحقيق من أية جهة مختصة ومحايدة حول ما ذكره بيان «نزاهة»، موضحاً أن أعماله مبنية على الشفافية والوضوح، وأنه يعمل بكل صلاحياته وإمكاناته المتاحة لتقديم أفضل الخدمات للمرضى.

وأوضح أنه يرفض التشكيك في اللجان التي شكلت من جهات محايدة عدة، ومنها إمارة منطقة الرياض، وهيئة الرقابة والتحقيق، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أكدت عبر 11 محضراً وتقريراً أن مجمّع الأمل يعمل بشكل جيد، وأن ما يثار حوله في وسائل الإعلام مجرد تهويل من موظفين مقصرين.وأشار إلى أنه عمل على التنسيق مع هيئة مكافحة الفساد أكثر من مرة في شأن أحد موظفي اللجنة المشكلة منهم، والذي لوحظ أنه يعمل بأسلوب غير مناسب، ويتبنى رأي أحد الموظفين المقصرين، موضحاً أن المجمع خاطب «نزاهة» بخطاب رسمي في تاريخ 10 جمادى الأولى 1435هـ، ونبهها إلى تخوّفه من أن تحقيقاتها مخترقة.

يذكر أن تقرير هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» عن مجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض يأتي على خلفية قتل المواطن السعودي الملقب بـ«أبوملعقة» لعامل محل التموينات في الرياض خلال الأسبوعين الماضيين، وأحدثت الجريمة رد فعل واسع لدى الرأي العام السعودي.

وكان مصدر مطلع في مجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض (فضل عدم ذكر اسمه)، أكد لـ«الحياة» أن «أبوملعقة» راجع المستشفى قبل ارتكابه الجريمة بأسبوع، ولم يتم تنويمه لعدم وجود أسرّة شاغرة، وسبق له تلقي العلاج في «مجمع الأمل»، وهو من ضمن مرضاه المعروفين.

قالت إن عدم وجود الوعي الكافي يؤدي إلى ضياعها

المستشارة آل الشيخ: هناك معوقات تقف في طريق مشاركة فاعلة للمرأة السعودية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/925058

جدة - صالح الرويس

عقد ملتقى البتول العلمي في العاصمة المقدسة بنسخته الاولى لمناقشة التحديات التى تواجة المرأة العاملة في الوقت الذي تشهد فيه الشركات تزايدا في الاستثمارات النسائية تحت رعاية الأميرة لطيفة بنت محمد الثنيان، بعنوان دور المرأة في التنمية والذي تنظمة مدارس البتول بالعاصمة المقدسة تحت اشراف وزارة التربية والتعليم بقاعة البدر للاحتفالات وبمشاركة منسوبات ادارة التربية والتعليم ونخبة من سيدات الاعمال والمختصات بشؤون المرأة من القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية ومراكز الأبحاث المتخصصة.

تخلل الملتقى عرض لسيرة الكثير من النماذج الناجحة لسيدات برزن على الصعيد الشخصي والمهني.

وأكدت المستشارة الاجتماعية نورة بنت عبدالعزيز ال الشيخ المدير الاسبق للاشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة، أن هناك زيادة في الاهتمام برفع نسبة مساهمة المرأة في القطاع الخاص استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء وبرامج وزارة العمل الأخيرة ومنها البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل "حافز" وبرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف "نطاقات". والعمل على مواجهة محدودية فرص ومجالات العمل المتاحة للمرأة السعودية بالإضافة إلى برامج وآليات أخرى عديدة.

وترى المستشارة الاجتماعية نورة ال الشيخ أن هناك بيئة مناسبة لعمل المرأة وفقاً لضوابط الشريعة ومتوافقة مع طبيعتها وأدوارها، واضافت المستشارة ال الشيخ ان الباب التاسع من نظام عمل المرأة الذي حدد البيئة المناسبة لها في قواعد منظمة مثل: إجازة الوضع للأم العاملة. الرعاية الطبية أثناء الحمل ورعاية أطفال العاملات في أماكن العمل.

ولكن بنظرة متأنية إلى واقع المرأة العاملة في القطاع الخاص نجد أن هناك الكثير من المشاكل والمعوقات تبدأ من التوظيف مروراً بعقد العمل وانتهاءً بالإجراءات المتبعة لحل المشاكل بين الطرفين والطرد التعسفي.

وتشير المستشارة ال الشيخ إلى أن هناك معوقات تقف في طريق مشاركة فاعلة للمرأة السعودية في القطاع الخاص فبالإضافة إلى محدودية الفرص المتاحة أمامها تجد نسبة كبيرة منهن صعوبة في العمل المسائي وساعات العمل الطويلة إلى جانب انخفاض معدلات الأجور بشكل عام وهناك أيضاً مشكلة المواصلات بالإضافة إلى نقص الخبرة والتدريب لدى طالبات العمل.

ومن جهتها تؤكد المستشارة ال الشيخ أنه في الغالب لا تعي كثير من العاملات حقوقهن، ومن المفترض أن تكون الموظفة على اطلاع تام بنظام العمل والعمال واللائحة الداخلية للمنشأة التي تعمل بها فيما يخص علاقة المنشأة بالموظف وحقوقه وواجباته، وتضيف المستشارة ال الشيخ ان جهل الموظفة بحقوقها يوقعها في مشاكل بسبب مخالفات لم تتنبه لها أو هضم حقوقها بسبب جهلها بالأنظمة.

وتشير المستشارة السعودية نورة ال الشيخ أن التوعية الحقوقية للمرأة مسؤولية مشتركة بين الموظفين والمنشآت والحقوقيين والإعلام والجمعيات والجهات المعنية بالعمل، فعلى الموظفة أن تسعى لتثقيف نفسها والاطلاع على نظام العمل لا سيما ما يخص تشغيل النساء وكل ما يستجد من أنظمة وقرارات على موقع وزارة العمل على شبكة الانترنت.

وتضيف ال الشيخ على المنشآت مسؤولية كبيرة في تثقيف موظفيها حقوقياً ولكن للأسف الواقع يقول عكس ذلك حيث لا تقوم بعض المنشآت الخاصة بهذا الدور بل قد تسعى أن يبقى الموظف جاهلا بحقوقه كذلك تقع المسؤولية على الحقوقيين والمؤسسات المختصة في القانون من خلال دورات تدريبية لشرح مواد نظام العمل وحقوق الموظف وواجباته. وأبانت ال الشيخ ان عدم وجود الوعي الكافي لدى المرأة العاملة بحقوقها مما يؤدي إلى ضياعها، حيث تعتبر ال الشيخ أن مسؤولية ضياع الحقوق مشتركة بين طرفي العقد (الموظفة، وجهة العمل). وتقترح ال الشيخ أن يقدم للموظفة الوصف الوظيفي الواضح لمهام ومسؤوليات وظيفتها وارتباطها التنظيمي وعلاقات السلطة والمسؤولية. بالإضافة إلى ضرورة أن يقدم لها عقد العمل بفترة كافية لدراسته واتخاذ قرار بشأن الموافقة من عدمها.

ضمن فعاليات شهر التوعية بالتوحد..

إطلاق 1000 بالون أزرق ٠ بتحلية الرياض" تضامناً مع مرضى التوحد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/925160

الرياض عبدالعزيز العنبر
نظم مركز أبحاث التوحد بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض فعالية "نورها بالأزرق" بشارع التحلية للتوعية بمرض اضطراب طيف التوحد وذلك ضمن فعاليات شهر التوعية بالتوحد المقام بالتزامن مع اليوم العالمي للتوحد المصادف للثاني من أبريل.
وأشارت لاما السديري مسؤولة العلاقات العامة بمركز أبحاث التوحد أن الفعالية أقيمت بهدف مشاركة المجتمع بمعرفة ولو معلومة بسيطة عن اضطراب طيف التوحد، واختارت لجنة التوعية لهذا العام شعار كف اليد تعبيراً عن التضامن مع المصابين، ووضعت بشارع التحلية لوحة شهدت إقبال العديد من مختلف فئات المجتمع للمشاركة بالتضامن والبصمات، كما شهدت الفعالية أيضاً إطلاق 1000 بالون أزرق في السماء تعبيراً عن التضامن مع المصابين، كما تم إنارة بعض الشوارع والمباني باللون الأزرق الذي يعد رمزاً لهذا الاضطراب .
وبينت السديري أن مركز أبحاث التوحد كونه لا يستقبل حالات كثيرة لديه لأنه معني بالدراسات والأبحاث، قرر هذه السنة عمل توعية كبيرة تستمر لمدة شهر، تشمل إقامة العديد من البرامج والمحاضرات والورش، حيث ينظم المركز مساء اليوم الثلاثاء محاضرة "تطور النمو الطبيعي للطفل" للدكتور هشام الضلعان مدير مركز أبحاث التوحد، وذلك في قاعة الأمير سلطان بمركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي، عند الساعة 5:30 مساءً .
وأضافت مسؤولة العلاقات العامة بمركز أبحاث التوحد لاما السديري بأن المركز سينظم غداً الأربعاء ورشة عمل "تحليل السلوك التطبيقي" للأهالي، للدكتور تيموني شارلز والدكتورة كريستين ماري محللا السلوك من أمريكا، وذلك بقاعة الدراسة رقم 8 بمركز الدراسات العليا بالمبنى الرئيسي للمستشفى التخصصي، عند الساعة 5:30 مساءً، وبعد غد الخميس تنظم الدورة نفسها للمتخصصين بقاعة الدراسة رقم 1، عند الساعة 9 صباحاً .
وتحدثت السديري عن ركن "أسأل من أجل أطفال التوحد" الذي ينظم في الحادي عشر والثاني عشر من أبريل في مركز رياض جاليري وبانوراما مول، من الساعة 4 وحتى 10 مساءً، بحضور عدد من الأخصائيين الذين سيتواجدون للإجابة على الأسئلة والاستفسارات ونشر التوعية بين الجمهور، وتختتم فعاليات شهر التوعية بالتوحد في التاسع عشر من أبريل بإستاد الملك فهد الدولي بالرياض، بإقامة فعالية "خطوة من أجل أطفال التوحد" وذلك من الساعة 7:30 وحتى منتصف الليل، بمشاركة فرق استعراضية ورياضيين .

من أبرز المعوقات ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم واحتياجات المجتمع

منال المنصور ترصد "واقع البائعات السعوديات في الأسواق التجارية"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/925083

الرياض - يحيى زيلع

أوضحت الباحثة منال المنصور في رسالتها العلمية «واقع عمل البائعات السعوديات في الأسواق التجارية» أن أهمية الدراسة التي نالت عليها درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تأتي كونها ستسهم بإذن الله في إطلاع المهتمين بعمل المرأة على أبرز المزايا والعقبات التي تواجهها المرأة من خلال عملها بائعة في الأسواق التجارية والتي ستشكل صورة متكاملة للعمل على خلق فرص وظيفية للمرأة السعودية في مهنة البيع بالأسواق التجارية من أجل إثبات ذاتها وتحقيق مكانة اجتماعية جيدة وإكسابها أدوات الإنتاج الرابح بالاعتماد على نفسها في ظل الواقع الذي تعيشه المرأة السعودية داخل المجتمع كونها عضواً فاعلاً داخل المجتمع الأمر الذي يشير إلى ضرورة التوسع في مجالات العمل المتاحة أمام المرأة السعودية على أن يتم ذلك بصورة تحكمها مبادئ الدين الإسلامي.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبائعات في الأسواق التجارية والتعرف على المعوقات التي تواجه السعوديات العاملات في الأسواق التجارية كبائعات من وجهة نظر البائعات أنفسهن، إضافة إلى التعرف على المزايا التي يمكن أن تحصل عليها المرأة السعودية العاملة كبائعة في الأسواق التجارية، وتناول السبل الكفيلة لمواجهة المعوقات التي تحد من عمل المرأة كبائعة في الأسواق التجارية. وتناولت الدراسة بعض التقاليد الاجتماعية التي تلعب دوراً مهماً في فرض القيود التي تحول دون مشاركة المرأة في كثير من المجالات، كذلك ينظر لعمل المرأة السعودية نظرة ثانوية حيث يعتبر عملها في كثير من الأحيان أمراً موقتاً ينتهي بانتهاء الداعي إليه، بالإضافة إلى النظرة غير الواثقة لعمل المرأة من ناحية الشك بقدراتها وإمكاناتها.

البيت والمدرسة يؤثران في اختيار التخصص الوظيفي

وتقول الباحثة منال إن هناك العديد من الدراسات التي تناولت عمل المرأة بشكل عام ولكنها لم تتطرق لعمل المرأة كبائعة في مجتمعنا السعودي، مشيرة إلى اتفاق معظم الدراسات إلى وجود بعض المعوقات التعليمية والتدريبية والتي تتمثل في عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي للنساء واحتياجات المجتمع من العمالة النسائية، وضعف تأهيل المرأة فنياً، وعلمياً للعمل بشكل عام، والافتقار إلى العدد الكافي من المعاهد الفنية للنساء، وعدم حرية المرأة حينما تختار من أنواع التخصص بسبب توجيهها في تنشئتها الاجتماعية في البيت والمدرسة وعدم الكفاءة ويتمثل ذلك في عدم توافر الدورات التدريبية والإعداد قبل وأثناء الخدمة.

إضافة إلى المعوقات الاقتصادية والتي تتمثل في هامشية مساهمة المرأة في المهن والوظائف وزيادة القوى العاملة الوافدة، وسياسة التدريب والتشغيل التي لم تأخذ في الاعتبار حجم الإناث، وعدم اشتراك المرأة في التخطيط حتى في أدق الأمور وعدم تكافؤ الفرص في الاستخدام، وارتفاع مستوى الدخل وبسبب عدم الحاجة المادية حيث يتردد أرباب الأسر في السماح للنساء بالعمل.

وتؤكد المنصور أهمية العمل على إزالة المعوقات التي تحد من عمل المرأة كبائعة في المراكز التجارية، وتوفير فرص التدريب والتأهيل للنساء العاملات في مجال البيع بالأسواق التجارية، ودعم وتشجيع أصحاب الأسواق التجارية لتشغيل المرأة السعودية في مجال البيع، وتوفير وسائل مواصلات خاصة بالنساء البائعات في الأسواق التجارية من وإلى موقع العمل.
إضافة إلى أهمية منح المرأة العاملة في مجال البيع في الأسواق التجارية حق الحصول على الإجازات المرتبطة بالأمومة والوضع، وتوفير الظروف الملائمة من حيث ساعات الدوام لعمل المرأة السعودية كبائعة في الأسواق التجارية، وتوفير المزيد من فرص العمل كبائعة في الأسواق التجارية للمرأة، وإنشاء قاعدة بيانات لاحتياجات سوق العمل من البائعات، وتوفير دور حضانة في الأسواق التجارية لأبناء العاملات.
كما تؤكد على توعية المجتمع بأهمية عمل المرأة كبائعة في الأسواق التجارية، والقيام بدراسات وافية حول سبل معالجة المعوقات التي تحد من عمل المرأة كبائعة في المراكز التجارية. وتشير المنصور إلى أهمية تعزيز الإمكانات المادية والبشرية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتطوير دورة البيانات الإحصائية، وتوفير المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في مدد زمنية قصيرة ومنتظمة. إضافة إلى توفير الدعم المالي والإداري لقاعدة المعلومات الإلكترونية بوزارة العمل وتطويرها، لرصد الحركة في سوق العمل في جميع مناطق المملكة، وأيضا لاستكمال البنية الأساسية اللازمة لتنفيذ إستراتيجية التوظيف السعودية. ودراسة إمكانية قيام وزارة العمل بإصدار نشرة دورية، تنطوي على وصف تفصيلي للوظائف المتاحة في سوق العمل الوطني (وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مرحلة لاحقة)، بحيث توزع مجانا، وتوضع على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.

النصار: تطوير قضاة ÷المظالم× يحقق العدالة الناجزة

رعى ورشة عمل لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
اضغط هنا

مشاري الكرشمي- الرياض
قال رئيس ديوان المظالم، رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار، إن تطوير القضاة خلال فترة التجربة سيؤدي إلى تطوير العمل القضائي في «الديوان» بالشكل المأمول بما يحقق العدالة الناجزة. وكان النصار رعى ورشة عمل «لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة» بمقر المحكمة الإدارية بالرياض بحضور أمين مجلس القضاء الإداري الشيخ فهد الغنام وعدد من رؤساء وأعضاء اللجان. من جهته رحب رئيس مجلس القضاء الإداري النصار في بداية كلمته بأصحاب الفضيلة المشاركين في ورشة العمل، مقدماً لهم شكره لجهودهم واهتمامهم، ومؤكدا على ثقة مجلس القضاء الإداري التي يوليها لرؤساء وأعضاء اللجان، الأمر الذي سيسهم في نجاح عمل لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة، وسيؤدي إلى تطوير العمل القضائي في الديوان بالشكل المأمول بما يحقق العدالة الناجزة.
وأكد الشيخ النصار خلال كلمته على أهمية دور عمل هذه اللجان ومسؤوليتها العظيمة في تقويم القضاة خلال فترة التجربة. حتى يبقى الكفء فقط في العمل القضائي ومن يكون قادرًا على الحكم بين الناس بالعدل والإنصاف، وامتلاكه جميع المعلومات والمهارات اللازمة لعمله كقاض بديوان المظالم.
وطالب رؤساء اللجان بالحرص والمتابعة المستمرة لعمل القضاة، خلال فترة التجربة، إلى جانب تحفيزهم من أجل الاجتهاد وبذل الوسع للقيام بالأمانة الملقاة على عواتقهم بما يحقق تطلعات وطموح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ضمن مشروعه المبارك لتطوير مرفق القضاء. وفي نهاية حديثه قدم معاليه شكره لجميع من ساهم في أعمال لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة، متمنياً للجميع التوفيق والسداد. تجدر الإشارة إلى أن اللقاء تضمن ورقتي عمل، الأولى قدمها الشيخ أحمد بن ضيف الله الغامدي، رئيس المحكمة الإدارية بمكة المكرمة، بعنوان: (دور اللجان في متابعة

القضاة الخاضعين لفترة التجربة وتنمية مهاراتهم)، والثانية قدمها الشيخ محمد بن أحمد الصبان عضو لجنة تقويم القضاة خلال فترة التجربة في المحكمة الإدارية بجدة بعنوان: (إجراءات عمل اللجان في المحاكم).

وزير الصحة لـ÷ المدينة ×: صرف بدل العدوى لكل من يستحقه نظامياً

أكد توجه الوزارة لمنع تكرار الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
اضغط هنا

أحمد السالم – المدينة

كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة لـ«المدينة» عن صرف بدل عدوى لمنسوبي الصحة لكل من له حق في صرفها وفقا للأنظمة وقال: «نحن جهة تنفيذية والنظام يصدر من مجلس الخدمة المدنية وإذا كان هناك أحد لم يصرف له يمكنه مراجعة إدارة شؤون المالية».

وعن كثرة الأخطاء الطبية قال الربيعة إن الأخطاء غير ظاهرة ومن يخطئ يحاسب مؤكدا الربيعة أن الوزارة تتجه لوضع أنظمة تمنع تكرار الأخطاء الطبية: وهذا هو الذي سنعمل عليه.

وقال: «الأخطاء الطبية موجودة بجميع أنحاء العالم وليس هناك نظام صحي يخلي من ذلك وهذا لا يعني أن وزير الصحة يقرها ولايعني أن مسؤولي الوزارة يقرونها ولكن طالما أن هناك عملا سوف يكون هناك خطأ سواء كان صحيا أو غير صحي والمهم أن تكون هناك آلية لكشف الخطأ وآلية لمنع تكراره»

وأضاف: «من يقول ليست لدينا أخطاء فهو يغالط نفسه أو أنه لا يعلم بهذه الأخطاء».

وأشار الربيعة إلى أن وزارة الصحة تعلم أن هناك أخطاء وتعلم بأن هناك تحديات وبين أن الخطأ الجسيم يحدث في أي مكان في وزارة الصحة سواء عبر القطاعات الصحية الخاصة أو القطاعات الصحية الحكومية وهناك لوحة تحكم يسجل به كل قطاع الخطأ الجسيم عبر الموقع وتصل المعلومة لوزير الصحة والنواب والوكلاء ومديري الشؤون الصحية المعنيين وتبدأ عملية أولا التحقق ثم التحقيق والأهم هي منع تكرار الخطأ، وبين أن هذا هو ماهو معمول به بالدول المتقدمة.

وقال الربيعة إن لدى الوزارة لوحة تحكم أخرى للمراجعة الإكلينيكية وهناك مراجعة مالية وإدارية، فالنظام الصحي السعودي يفخر أنه بدأ يطبق النهج الحديث في العالم وهو المراجعة الإكلينيكية ويوجد بها 49 مؤشرا والتي تكشف الأخطاء الطبية وتسجل المزاولة غير السليمة.

وأضاف: «يوجد لدى وزارة الصحة رصد هذه الأخطاء ودراسة تفاوتها بين المستشفيات وبين المناطق لهدف تصحيحه وعلى سبيل المثال لو وجدنا وفيات أمهات في مستشفى معين أعلى من المعدل نتحرك أما بتغيير السياسات أو تعديل الكوادر أو كلاهما».

وأوضح أن المواطن تهمه محاسبة المخطئ وذكر أن المحاسبة صادر بها نظام بالمملكة وهو نظام المحاكم الصحية الشرعية حيث يوجد بالمملكة 21 هيئة صحية شرعية يرأسها قاض فئة (أ) وهي درجة عالية من القضاء، حيث يختاره وزير العدل وكذلك 2 من الكوادر الأكاديمية الصحية يختارهم وزير التعليم العالي ومستشار قانوني وخبيرين صحيين يختارهم وزير الصحة ثم يضاف صيدلي حسب إذا كان هناك أخطاء دوائية.

وبين الربيعة أن هذه اللجان في جميع مناطق ومحافظات المملكة موجودة ولايتدخل فيها وزير الصحة، وقال إنه في حال عدم اقتناع المواطن بقرار هذه الهيئة له الحق التظلم أمام ديوان المظالم، وأضاف: «نحن محكومون بنظام».
أما عدد الدعاوي التي سجلت العام الماضي 1434هـ والتي صدر فيها إدانة قال الربيعة أنه تم تسجيل 2413 دعوى صدر الإدانة فى 644 أي الثلث و 149 قضية وأضاف: «نحن أقمنا الدعوى على منسوبينا لضمان الأداء، ويجب أن نفرق بين المضاعفات الطبية والخطأ الطبي.
وذكر أن الوزارة تسعى لتطبيق أحدث الأنظمة فيما يحقق أمن وسلامة المريض سواء سلامته الصحية أو سلامة الإجراءات الطبية والدوائية، وقال إن جميع هذه الإجراءات تطبيقها وزارة الصحة وتضع جميع منشآتها تحت الاعتماد والمراجعة سواء من الهيئات الدولية أو الهيئات الوطنية.

أمير تبوك: الرعاية الصحية المتكاملة من حق أي مواطن اطلع على المشروعات البلدية والصحية ومشروعات المياه

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
اضغط هنا

أحمد العطوي – تبوك
شدد صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك على أن من حق المواطن أن يجد الرعاية الصحية الكاملة من أي مرفق صحي سواء مستشفى أو مركز صحي أو المراكز المتخصصة الأخرى التي تنشئها الدولة وتصرف عليها المبالغ الطائلة بوجود كوادر طبية وصحية متخصصة سواء في مدينته أو محافظته أو مركزه ويجد الخدمات الصحية المناسبة بما يوجه به دائمًا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد.
جاء ذلك خلال لقاء سمو أمير منطقة تبوك بمكتبه بالإمارة امس، مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة تبوك الصيدلي محمد علي الطويلعي، مشيرًا إلى أن المواطن ينشد دائمًا الأفضل ويتطلع إلى أن يجد خدمة صحية متكاملة ومن حقه أن يطالب بالمزيد في ظل ما اعتمدته الدولة بدعم وحرص ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - من ميزانيات لمشروعات صحية ضخمة سواء تنفذ في منطقة تبوك أو بقية مناطق المملكة .
ووجه سموه المدير العام للشؤون الصحية بمتابعة تنفيذ المشروعات الصحية الجاري تنفيذها منذ فترة طويلة والانتهاء منها بشكل أسرع وفي وقت قريب حتى يستفيد منها المواطن وتنهض بالخدمات الصحية بمنطقة تبوك سواء في مدينة تبوك أو بقية محافظات ومراكز المنطقة. كما وجه سموه بسرعة العمل على افتتاح المشروعات الصحية الجديدة التي يجري العمل على تجهيزها.
وكان المدير العام للشؤون الصحية قد قدم تقريرًا مفصلاً لسمو أمير منطقة تبوك تضمن إيجازًا عن المشروعات الصحية بالمنطقة الجاري الإعداد لافتتاحها هذا العام والجاري تنفيذها والمعتمدة بتكلفة تجاوزت 2300 مليون ريال.
واطلع سموه أمس على المشروعات الجديدة المعتمدة لمنطقة تبوك في ميزانية وزارة المياه والكهرباء بقيمة إجمالية تجاوزت 506 ملايين ريال.
جاء ذلك خلال لقاء سمو أمير المنطقة في مكتبه بالمدير العام للمياه بمنطقة تبوك المهندس صالح خلف الشراري الذي قدم لسموه تقريرًا عن المشروعات الجديدة التي اعتمدت في مجال المياه لمنطقة تبوك من دراسة وتصميم وتنفيذ وإشراف لهذه المشروعات بقيمة 250 مليون ريال، والمشروعات الجديدة التي اعتمدت في مجال دراسة وتصميم وتنفيذ مشروعات للصرف الصحي بمنطقة تبوك بقيمة 250 مليون ريال، مع زيادة تكاليف بعض المشروعات التي تحت التنفيذ بقيمة 6 ملايين ريال.

على صعيد آخر اطلع سموه أمس الأول بمكتبه بالإمارة على المشروعات التنموية الجديدة لأمانة منطقة تبوك والبلديات التابعة لها والمتمثلة في أعمال السفلتة والأرصفة والإنارة ودرء أخطار السيول وتصريف مياه الأمطار. جاء ذلك خلال لقاء سموه بأمين منطقة تبوك المهندس محمد بن عبدالهادي العمري.
من جهة أخرى قدم سموه تعازيه ومواساته لشيخ شمل قبائل الحويطات عون بن عبدالله أبو طقيقة في وفاة والدته. جاء ذلك في اتصال هاتفي أجراه سموه مع الشيخ أبو طقيقة، قدم خلاله تعازيه ومواساته في وفاة والدته، سائلا الله عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته.

صاب بـ"كورونا" لم تعلن الوزارة عن حالته:

كيف سمحوا بخروجي .. أخشى على والدتي من انتقال العدوى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140408/Con20140408690265.htm

حسين هزازي (جدة)
أعلن أحد مرضى «كورونا» المنومين داخل مستشفى الملك فهد بجدة -لم تعلن وزارة الصحة إصابته حتى الآن- عن نيته مقاضاة الصحة والطبيب الذي سمح له بالخروج، رغم وجود اشتباه في إصابته بالفيروس، قبل أن تتأكد إصابته فعليا من خلال نتائج الفحوصات المخبرية.
وأضاف أنه يعمل بالمستشفى في أحد أقسامه وشعر الأسبوع الماضي بعوارض تمثلت في السعال والإسهال والدوخة واكتفى بتناول المسكنات، لكن الحالة زادت بشكل ملحوظ، وعندما بدأت درجات الحرارة في الارتفاع اتجه إلى الطوارئ وبعد الكشف عليه من قبل أحد الأطباء المناوبين، أكد أن هناك اشتباها في إصابته بالفيروس وأعطاه عددا من الأدوية رافضا تنويمه وطلب منه المغادرة.
وتابع المصاب: «غادرت إلى منزل والدتي، حيث أسكن ومكثت لديها يومين متتاليين كنت خلالهما أتلقى الأدوية من يديها مباشرة، وأخشى ما أخشاه أن أتسبب في نقل العدوى لها بسبب تصرف خاطئ من طبيب، خصوصا أنها مسنة وتعاني من مرض السكري».
وأضاف: «تلقيت اتصالا من المستشفى يفيد بأن الفحوصات المخبرية أكدت أنني مصاب بفيروس كورونا، فقمت بمراجعة المستشفى وتم عزلي، ثم تابع فريق وقائي إجراء الفحوصات على والدتي وأقاربي الذين التقيتهم خلال مرضي، وكان هناك تهرب من الممرضات من الدخول علي في الغرفة خوفا من المرض».

بنوك أجلت تطبيق البرنامج إلى حين استيعاب النظام

حرمان المتقاعدين وكبار السن من القرض الإضافي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140408/Con20140408690318.htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)

كشف مصرفي في أحد البنوك المشاركة في برنامج القرض الإضافي للقرض العقاري عن حرمان المتقاعدين، والمتقدمين في السن من الحصول على قروض عقارية عن طريق البنوك، من خلال برنامج القرض الإضافي.

وأشار إلى أن هذه الشريحة جرى تأجيلها إلى المرحلة الثانية من البرنامج، على أن يتم الاكتفاء بالمستحقين المنطبقة عليهم كافة الشروط النظامية.

وأوضح أن المرحلة الثانية من البرنامج سيبدأ العمل عليها فور الانتهاء من اضطرابات السوق العقارية، المتمثلة في طول قوائم الانتظار لدى صندوق التنمية العقارية.

وأكد في حديث خاص لـ «عكاظ» أن الكثير من البنوك لن تبدأ في تطبيق برنامج القرض الإضافي حاليا لعدة أسباب، من بينها انتظار اكتمال الإجراءات، والتريث إلى حين استيعاب النظام، والوقوف على كافة أموره، قبل الشروع في تقديم التمويلات؛ مشيرا إلى أن بعض البنوك ستبدأ في استقبال الطلبات اعتبارا من الأسبوع المقبل.

وعن أبرز مخاوف البنوك المتحفظة على تطبيق البرنامج حاليا، قال: إن هناك تحفظات على الشروط، وعلى بعض آليات التسديد، والإفراغ، والرهن إلا أن تلك المخاوف قد تزول بمجرد الوقوف على خطط السوق.

وعن أبرز التحديات التي تواجهها البنوك، قال إبراهيم السبيعي عضو مجلس إدارة أحد البنوك السعودية: إن أبرز التحديات التي تواجه البنوك في برنامج القرض الإضافي تتمثل في عدم انطباق الشروط، وارتفاع الكلفة الإقراضية.

وعن نوعية العقار الذي يمكن تقديم القرض بشأنه، قال: إن أي عقار يراد تطبيق برنامج القرض الإضافي عليه، يجب أن يكون مملوكا من قبل شخص واحد دون شركاء، وأن تكون قيمته أعلى من قيمة القرض المقدم من البنوك عند تقييمه.

يشار إلى أن اللجنة المشكلة من وزارتي العدل والإسكان بشأن برنامج القرض الإضافي قدمت اقتراحا أفضى إلى الاتفاق على آلية توثيق إجراءات البرنامج لدى كتابات العدل، ليكون المستفيد مالكا، وصندوق التنمية العقارية، والبنك مرتهنين للعقار، وفقا لنظام الرهن العقاري، على أن تنفذ وزارة العدل الإجراء عبر نماذج مخصصة بتوثيق نقل الملكية من البائع إلى المستفيد، مع رهن العقار لصالح الصندوق والبنك ضمن إجراء وضبط واحد في النظام الإلكتروني الشامل لأعمال كتابات العدل.

"العصيمي": التي تختار رغبات ولا تتحقق تُسجل على وظيفة "إدارية"

"التربية": تعيين البديلات على وظائف تعليمية وفقاً للمفاضلة والاستحقاق

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://sabq.org/etWfde

عبد الله البرقاوي- سبق- خاص
أوضح المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم، مبارك العصيمي، أنه تسهيلاً لإنهاء تعيين البديلات، وتحقيقاً لرغبة من يفضلن شغل (الوظائف التعليمية)، وتتوافر فيهن شروطها، وإجابة عن استفسارات بعض المعلمات، فإن الوزارة تبين أن البديلة التي تختار (جميع) الرغبات المكانية التي يتيحها لها النظام، وترتبها وفقاً لرغبتها، فإنها ستُعيَّن وفق المفاضلة والاستحقاق على (وظيفة تعليمية)، مع وجوب التزامها بما ترشحت عليه.
وأضاف: "أما من تختار وتسجل (بعض) الرغبات المكانية المتاحة، ولم يتحقق لها أيّ منها، فإنه سيتم فتح النظام في وقت لاحق مرة أخرى لتسجيل رغبتها على (وظيفة إدارية فقط)، ومن لم تسجل بعد ذلك رغبتها على الوظائف الإدارية فإن ذلك يعد تنازلاً منها عن الوظيفة، ويمكنها التقدم على ما يعلن من احتياج ضمن نظام جدارة في وزارة الخدمة المدنية".
وأوضح أنه للاستفسار أو وجود أي مشكلة يمكن للبديلات الدخول على الرابط الآتي؛ إذ سيتولى المختصون في إدارات التربية والتعليم الإجابة عن الاستفسارات:
/http://tkml.moe.gov.sa/EmailBox

أكدت أن لديها أبناء كباراً تُصرف لهم معاشات من "الضمان الاجتماعي"

"الشؤون": حالة الأم وبناتها لا تستدعي بقاءهن في دار "حماية الطائف"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://sabq.org/MsWfde

سبق- الرياض:

كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية موقفها من حالة الأم وبناتها اللاتي رفضن الخروج من دار الحماية الاجتماعية بالطائف، مؤكدة أن قرار إخراجها جاء بقناعة المحافظة والشرطة والوزارة؛ كون الحالة لا تستدعي بقاءها، وهي الحالة التي تابعتها "سبق" عبر تقارير نشرها الزميل عبدالله السالم.

وقال مدير العلاقات العامة المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي في توضيح تلقته "سبق" إن الحالة التي نُشر عنها بأن هناك سجانات يقمن بإخراجها من دار الحماية بالقوة الجبرية تم إخراجها بعد قناعة المحافظة والشرطة؛ إذ رفضت الخروج، واتضح للجنة المكونة من جهات (المحافظة - الشرطة - الوزارة) أن الحالة لا تستدعي بقاءها، وكتب للمحافظ بإخراجها، كما أن لديها أبناء كباراً، يتقاضون معاشاً من الضمان الاجتماعي شهرياً.

وأضاف: "الوزارة لا تحبذ نشر تفاصيل أكثر احتراماً وتقديراً لخصوصية الحالات المخدومة من الوزارة".

طالبن وزير العمل بإنصافهن ووقوف المسؤولين معهن من رد فعل الشركة

موظفات شركة صيانة: حُرمنا من التأمينات ورواتبنا1000 ريال فقط

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م

http://sabq.org/KsWfde

محمد الزامل- سبق- الخرمة:

شف عدد من موظفات الشركة المتعاقدة مع جامعة الطائف لتشغيل وصيانة فرعها بمحافظة الخرمة - تحتفظ "سبق" بأسمائهن - أنها لم تقم بتسجيلهن في التأمينات الاجتماعية، رغم تجاوز خدمتهن ثلاث سنوات، وبعضهن خمس سنوات، مع عدم تجاوز الراتب الشهري المقدم لهن ألف ريال فقط.

وقال عدد من الموظفات في شكواهن التي تلقتها "سبق": "نحن الموظفات بالشركة المشغلة لفرع جامعة الطائف بالخرمة فوجئنا من تعامل الشركة معنا، وعدم وضوحها وشفافيتها، بعد أن اكتشفنا عدم وجود أسمائنا في التأمينات الاجتماعية، رغم تجاوز خدمتنا ثلاث سنوات، وبعضنا خمس سنوات في العمل في كليات البنات بالخرمة".

وأضفن: "عددنا 18 موظفة، يعمل بعضنا عاملات ومراسلات، وأخريات مشرفات، لكن رواتبنا الشهرية التي تقدمها الشركة هي مبلغ ألف ريال فقط".

وزدن: "حاجتنا للعمل، وظروفنا الأسرية، جعلتنا نصبر ونكافح في سبيل هذا الراتب القليل، الذي يحتاج إليه بعض الأرامل وكبيرات السن منا، لإنفاقه على أطفالهن وأسرهن".

وطالبت الموظفات بالشركة المشغلة لفرع جامعة الطائف بالخرمة وزير العمل المهندس عادل فقيه بالتحقيق مع الشركة وإنصافهن، وقلن: "يا وزير العمل، نناشدك أخذ حقنا وإنصافنا من استغلال هذه الشركة لحاجتنا للوظيفة، ومخالفتهم أمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في الحد الأدنى لرواتب القطاع الخاص، وحرماننا من التسجيل في التأمينات الاجتماعية، من دون وجه حق، كما نطالب الجهات المسؤولة بالوقوف معنا أمام ردة فعل الشركة، بعد نشر شكوانا ومعاناتنا في منبر الوطن والموطن، صحيفة (سبق) الخيّرة".

من جهته، أوضح لـ"سبق" مصدر مسؤول بالشركة المشغلة لفرع جامعة الطائف بالخرمة أن ما تتقاضاه الموظفات من رواتب هو ما ينص عليه العقد الموقع مع جامعة الطائف، قبل صدور الأمر الملكي لرواتب المواطنين بالقطاع الخاص، وهذه الرواتب حُددت عند دخولنا المناقصة مع شركات أخرى قبل التوقيع.

وأشار إلى أن عدم تسجيلهن في التأمينات الاجتماعية نتيجة إهمال منهن، بعدم إكمال أوراقهن التي نطلبها، وبعضهن يرفضن التسجيل أصلاً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تصحيح أوضاع "البرماوية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/08/article_839538.html

«واس»
افتتح الدكتور عقاب بن صقر اللويحق وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة أمس مقر لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية الجديد بمكة المكرمة، ودشن برنامج (مشعل) لتنظيم مواعيد أصحاب الإقامات وتسليمها والبالغ عددهم 141 ألف برماوي تقريباً ، إلى جانب تدشينه موقع التصحيح عبر اللوحة الإلكترونية .وفي الصورة وكيل الإمارة يسلم أول إقامة تم إصدارها لحملة الجواز الباكستاني أو البنجلادشي للمستفيد البرماوي بعد تصحيح أوضاعه.

اليوم

تداعي الصحة النفسية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/131595.html

خالد الشريدة

في الواقع الجرائم التي يرتكبها مرضى نفسيون وتتفاوت بين الجنحة والجناية وتهديد الأمن الاجتماعي، يمكن الجزم بأن مؤسسات الصحة النفسية لدينا دخلت النفق المظلم بعدم جدواها، وقد تكون لديها مبرراتها بعدم كفايتها الاستيعابية نظرا لعدم توفير موارد مناسبة لها من وزارة الصحة، ولكن في حال توقفت فذلك يدعمها لأن المجتمع بحاجة اليها، وبالتالي العمل على إنهاضها وتوفير مقومات وجودها وبقائها، أما أن تعمل بهذا الإيقاع فهي محسوبة علينا ولا نرى مردودا مناسبا لها يدعم تطوير قدرات الصحة النفسية في المجتمع.
كثيرا ما قرأنا لمسؤولين وخبراء نفسيين عن تواضع في الخدمات لحاجة المنشآت والمؤسسات لمزيد من الدعم والتأهيل الجريمة الأخيرة التي ارتكبها مريض نفسي في حي السويدي بالرياض كانت من البشاعة والسوء الإجرامي، بما يدق ناقوس الخطر لدى الأجهزة الأمنية ووزارة الصحة حتى تضطلع بمهامها في إنشاء وترقية مستشفيات الأمل وزيادة سعاتها الاستيعابية، وليس بالضرورة أن لدينا معدل مرضى نفسيين مرتفعا وإنما أي نسبة وجدت ينبغي أن تحاصر علاجيا في مؤسسات علاجية وتأهيلية مناسبة، الواقع يؤكد أن مستشفيات الصحة النفسية وحدها لا تكفي يجب اشراك مستشفيات خاصة ومؤهلة حتى تخفف الضغط وتقدم خدمة علاجية أفضل، أتذكر أنني كتبت مقالا قبل ثلاث سنوات عن مستشفيات الأمل بلا أمل وكان الموضوع مشابها لحادثة السويدي زوج يقتل زوجته أمام أبنائه وكان الرجل يتردد على مستشفى الأمل بالدمام وقد أنهى علاجه في المستشفى، والنتيجة أنه قتل زوجته، واضح أن الخطط العلاجية التي تقدم في هذه المستشفيات ضعيفة جدا، والواقع أننا لا نعاني مشكلات في ميزانية الدولة التي تقدم كثيرا من الأموال لسد الثغرات التنموية، خاصة في مجالات التعليم والصحة.

افتقار مستشفيات الأمل للصحة النفسية الى الأدوات والمقومات الضرورية لممارسة مهامها على النحو المطلوب يؤكد أن هناك خللا في المنظومة الصحية نأمل أن تراجع مستشفيات الأمل طريقة علاجها والاهتمام أكثر في مرضها، فدورها كبير ومهم، ولعلنا نرى كثيرا من المرضى يجوبون شوارع المدن يتسولون أو يؤذون المارة أو تبدر منهم تصرفات غير عاقلة، وقد نقلت وسائل الإعلام كثيرا من تلك الصور التي لا تنسجم مع بلادنا وقدراتها.

وجريمة حي السويدي في الرياض، والتي حدثت بحق وافد أجنبي فقد حياته على يد مريض نفسي، تحتاج في الواقع الى جهد إعلامي كبير يشرح للعالم كيف تسلل هذا المريض من وسط المجتمع ليرتكب جريمته في وضح النهار وعلى مرأى من المشاهدين الذين تابعوا قتله للضحية واكتفوا بالتفرج وتصويره، فيما لم تحتضنه أي مؤسسة علاجية للصحة النفسية؟ لماذا؟ هل هو قصور في هذه المستشفيات؟ أم هل هو خلل صحي؟ أم إهمال اجتماعي؟ وهو صاحب سوابق ولا يؤمَن، فلماذا ظل مطلق السراح؟ الواقع لدينا كل الفرص لنواكب أفضل معايير الجودة في كل المجالات ومن بينها الصحة، عضوية أو نفسية.

وسؤالي: الى أي مدى تضع وزارة الصحة برامج ونظم الصحة النفسية في مرتبة اهتماماتها؟ فأوضاع الصحة النفسية ليست بخير على ما يبدو، وكثيرا ما قرأنا لمسؤولين وخبراء نفسيين عن تواضع في الخدمات لحاجة المنشآت والمؤسسات لمزيد من الدعم والتأهيل والتطوير، لأننا بدون ذلك سنحصل على تسرب نفسي على شاكلة مريض السويدي يرتكبون جرائم غير قابلة للحساب ويذهب ضحايا نتيجة الإهمال والتقصير في المتابعة والعلاج والاستيعاب، فهؤلاء يجب ألا يخرجوا من المؤسسات العلاجية والتأهيلية، ولا يمكن أن يدمجوا اجتماعيا لأسباب عاطفية أو إهمال أهاليهم وعدم اكتراثهم بعلاجهم أو إهمال المؤسسات النفسية لهم، ففي كل الأحوال نحصد مزيدا من الكوارث والجرائم التي يمكن اتقاؤها بقليل من التدبير الصحي والأمني.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

استقلال "الغذاء والدواء" يحمي المجتمع في غذائه ودوائه

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/08/article_839516.html

كلمة الاقتصادية

لسنوات كان موضوع الغذاء والدواء مشتتا بين جهات مختلفة، حتى صدر قرار مجلس الوزراء في عام 1428هـ، بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، ونظرا لأهمية الهيئة وما تضطلع به من قضايا تهم الإنسان في غذائه ودوائه أو حتى في غذاء ودواء ما يرتبط به وبحياته، فقد نص نظام الهيئة على أن يتولى نائب رئيس مجلس الوزراء رئاسة مجلس إدارة الهيئة، وأن يتشكل المجلس من تسع وزارات مهمة ذات علاقة بالدواء والغذاء يمثلها الوزير نفسه، إضافة إلى أربعة من رجال الأعمال واثنين من المختصين ذوي العلاقة، إنه مجلس ضخم، ليس فقط بعدده، بل بالشخصيات التي فيه، إنه مجلس مصغر للوزراء في موضوع واحد، وهذا دلالة كبيرة على أهمية هذه القضية وما توليه الدولة تجاهها، وعلى الرغم من أن نظام الهيئة قد أعطى الرئيس حق تعيين نائب له يتولى رئاسة المجلس إلا أن ولي العهد الأمير سلمان، رغم كل المهام الكبرى التي يضطلع بها، إلا أنه قام بنفسه برئاسة أعمال مجلس إدارة الهيئة، وهذه إشارة كبيرة إلى ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين لموضوع الغذاء والدواء.

من المهم أن نلفت النظر إلى أن نظام الهيئة قد أقر بأن تمارس أعمالها بشكل تجاري، ومع ذلك فإن الدولة تخصّص لها مبالغ من الميزانية العامة للدولة، وهذا دعم كبير تحظى به الهيئة، إضافة إلى ما تحصله من مبالغ كرسوم للتراخيص وكغرامات، وهذا التنوع في الموارد يضمن أمرين معا، الأول دعم الهيئة واستقلالها عن الشركات، فما يخصص لها من ميزانية الدولة يجعل الهيئة غير معتمدة في بقائها وفي صرف رواتب موظفيها على الشركات، مما قد يجعلها تخضع للضغوط مقابل الترخيص، فمنح الاستقلال المالي للهيئة يجعل الإدارة التنفيذية بها تقاوم كل الضغوط في الفحص والرقابة.

وهكذا فإن الدولة قد منحت الهيئة استقلالا واسع النطاق، من جانبها الإداري والمالي، بحيث تتمكن من إتمام مهامها الرقابية بالشكل الذي يحمي المجتمع من تسرب منتجات غذائية ودوائية أو منتجات صحية أخرى قد تكون ضارة، ولا أحد يجهل مجموعات الضغط التي تستخدمها الشركات العالمية من أجل السماح لمنتجاتها بالدخول إلى الأسواق حتى لو كانت ذات أضرار أو لا تتناسب مع عادات المجتمع وشريعته. فمجلس إدارة بهذا الحجم وبهذا المستوى العالي يحمي الإدارة التنفيذية من أي ضغوط مهما كان مصدرها، وهي نقطة في غاية الأهمية وتوضح بجلاء لماذا لم يكتفِ ولي العهد بالإنابة عنه في رئاسة مجلس الإدارة وهو المجلس الذي يضم عددا كبيرا من كبار الوزراء، بل قام نفسه برئاسة المجلس ليعطي رسالة صريحة جدا وبكل المعاني التي تمت الإشارة إليها، بل حتى أنه بهذا يحمي الهيئة من الضغوط أو تداخل المصالح من قِبَل وزارات أخرى.

لا شك إذاً أن الهيئة تتمتع بقوة تنظيمية ومالية كبيرة جدا، ومن المهم أن تتناسب إنجازاتها مع هذا المستوى من الاهتمام الذي توليه الدولة وقادتها لهذا الموضوع، وللحق فإن الهيئة تقوم بدورها بفعالية كبيرة، ولا ينقصها الشجاعة في التعامل مع أي منتج لأي شركة مهما كانت إذا ثبت أنه مخل بالمواصفات والمقاييس، لكن بقيت نقطة مثارا للجدل وهي مستوى المختبرات التي لدى الهيئة، حيث إن المختبرات لم تزل بحاجة إلى تطوير بما يتناسب مع مستوى الاستقلال المنشود، فالهيئة لم تزل في بعض الأحيان ترتكز في أحكامها على بعض المنتجات لما يظهر من نتائج في دول أخرى من العالم، وبينما يتفاعل الإعلام بسرعة مع الأخبار العالمية تتأخر الهيئة في الرد نظامًا لعدم توافر مختبرات تتناسب مع الموضوع. لا بد إذا من استكمال منظومة الأعمال التي تمنح الهيئة استقلالها الفني وقد منحها النظام كل هذا استقلال الإداري والمالي.

انتهازية المثقف.. تكريس للفساد!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/925077

د.زهير الحارثي

استشراء حالة الفساد في عالمنا العربي لم تعد قصة جديدة بل طالت شتى أنواع المجالات. فاختلاس المال العام لا يختلف كثيراً عمن ينافق صاحب القرار، طالما ان المحصلة الإضرار بالمصلحة العامة للوطن وخيانة الأمانة، فموظف الدولة والمثقف كلاهما له دور يؤديه في المجتمع. ولكن كيف نقيم هذا الدور من الناحية القيمية إن جاز التعبير؟

الحقيقة الأمر يتعلق بالممارسة والتجربة والنتائج على الأرض. ويبدو أن المعضلة عميقة في البلدان العربية حيث تدور في فلك مليء بالعوائق من غياب لمفاهيم الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتفعيل دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة.

إن الفساد الثقافي يتم بالعلاج الذاتي، أي يتعين على هؤلاء وغيرهم من المثقفين، أن يكونوا صادقين مع أنفسهم ويتحلوا بالشجاعة الأدبية في إعلان قناعاتهم والتمسك بمبادئهم بغض النظر عن نتائجها ولمصلحة من، لأنهم يحملون رسالة يفترض أن تكون نزيهة وصادقة تبحث عن الصالح العام، إن ارتهنا للحقيقة وهي مؤلمة على أي حال!

وفي ظل هذه المعاناة، كان لا بد لنا أن نبحث عن دور المثقف وعلاقته بالسلطة وإنتاجيته للفساد، حيث لا يمكن إغفال التأثير الذي يفرزه من خلال ما يطرحه من رؤى، لاسيما وإن كان يمتلك الرغبة في كسر أغلال تلك المعادلة ومحاولة خلق توازن لها، أو على الأقل، محاولة فضحها متى ما وجد إلى ذلك سبيلاً. لأنه هو وبموقعه الثقافي يحتم عليه أن يكشف الحقيقة وأن يعرضها بتجرد وموضوعية، وأن يسمي الأشياء بأسمائها لأنه يحمل رسالة نزيهة إن ارتهنا إلى الموقف القيمي، كما أنه في ذات الوقت يقوم بمهمة شريفة هدفها في نهاية المطاف الإصلاح والتطوير، لكن الخطيئة تقع عندما يتحول الكاتب إلى منافق وبوق للسلطة واقفاً معها ومبرراً مواقفها على الدوام، وهنا تحديداً يصبح سلوكه لا يقل خطورة عن الجرم المادي، كونه صورة من صور الفساد لأنه بكل بساطة يداهن السلطة لتحقيق مصلحة ذاتية والوصول إلى

مبتغاه بغض النظر عن مشروعية هذا الوصول في الوقت الذي يخدع فيه صاحب القرار. ولاحظ ان القرار فردي في ذاته وهذا صحيح ولكن تأثيره ونتائجه جمعية، أي تؤثر على المجتمع بأكمله، ولذا لو كان القرار خاطئاً، فالنتائج ستكون وخيمة.

ولعل من يرتاد بعض المنتديات الثقافية ويصغي إلى طبيعة حواراتها، أو يتأمل المواقع الالكترونية، ويحلل منحى نقاشاتها، يجد أن بعضها يُكرس مفهوم خلط الأوراق، وهذا يعني إشادتها بالكاتب، ليس لإبداعه وأسلوبه، وإنما لكون طرحه جريئاً، أي أن الجرأة هي المعيار، بغض النظر عن قدرته الإبداعية أو محتوى الطرح، وطالما كانت الإثارة وسيلته، والهجوم طريقته، فهو بالتأكيد الأبرز والأكثر إبداعاً!

إن أجواء كهذه تمثل انتكاسة وسقوطاً للفكر بل ويصيب المثقف الحقيقي بالإحباط والخيبة. هذا لا يعني التقليل من حماسة أولئك الذين سلكوا النهج الجريء، ولكن ليس على حساب طرح قضايا مصيرية يفترض فيها التروي والدراسة العميقة أو على حساب تاريخ قامات فكرية وثقافية قدمت الكثير لشعوبها وأوطانها.

ورب قائل يرى أن القارئ أو المتلقي هو المحك الدقيق الذي يمكننا من خلاله معرفة مدى شعبية هذا الكاتب أو ذاك، وفي هذا بعض الصحة، إلا أن الأكثر صحة هو في أن إطلاق الصفات وتعميمها باستخدام صيغة (أفعل) كأفضل وأبرز وما إلى ذلك من صفات، يعد خطأً جسيماً لا نلبث أن نلمسه في تركيبة العقلية العربية، المثقفة منها والعامة على حد سواء.

ومع ذلك صار البعض من مثقفي العرب، كما رأينا في ربوع الربيع العربي، أنهم لم يعيروا اهتماماً للقيم والمبادئ، ونزعوا للبحث عن مصالحهم والتوجه مع التيار العام، ما يعني الهروب من المعالجات الموضوعية للحدث وبالتالي الهروب من المواجهة، مع أن العقل يرفض الانتهازية، والمبادئ تصطدم مع النفاق والفساد والسلبية. لعل من أبرز إيجابيات ثورات الربيع العربي أنها كشفت لنا عن صور جديدة من الفساد. جاء ذلك في وقت عصيب تحول خلاله بعض المثقفين والمبدعين والفنانين إلى صور وأشكال وقوالب متلونة. ركنوا فيها إلى الافتعال والخداع والبحث عن المصلحة، فمن كان داعماً ومؤيداً للنظام طيلة سنين طويلة، لم يلبث أن تحول بقدرة قادر إلى معارض له في أقل من يومين.

طبعا أنا لا أعترض على أحقية الإنسان في التعبير عن رأيه، أو في تغيير قناعاته في مرحلة من المراحل لاسيما عندما تتكشف أمور جديدة، أو أن أقلل من ضخامة تلك الأحداث وأهميتها في تغيير المشهد السياسي في العالم العربي وبالتالي تبدل الآراء حوله. إنما ما أقصده هو مسألة التناقض والتلون السريع، فمثلاً كان هناك من يدعم النظام علنا آنذاك دون أن يشير إلى قصوره أو عيوبه أو نواقصه متى ما تبين له ذلك، ثم حينما سقط النظام جاء نفس الشخص ليكيل له الشتائم والسب دون أن يذكر ولو شيئاً من محاسن أو إيجابيات النظام الفائت.

هذا النموذج بالتأكيد يعكس موقفاً متناقضاً ومن خلفه دوافع انتهازية وانتفاعية، ولذا صار من العسير جداً أن تجد أحداً من هؤلاء من يتمسك بموقف صادق أو بكلمة حق؛ حيث سرعان ما ينقلب للاتجاه الآخر وبزاوية معاكسة، لتفضح حقيقة هذه الذات المغالية في الانتهازية وبيع الضمير. صفوة القول إن الفساد الثقافي يتم بالعلاج الذاتي، أي يتعين على هؤلاء وغيرهم من المثقفين، أن يكونوا صادقين مع أنفسهم ويتحلوا بالشجاعة الأدبية في إعلان قناعاتهم والتمسك بمبادئهم بغض النظر عن نتائجها ولمصلحة من، لأنهم يحملون رسالة يفترض أن تكون نزيهة وصادقة تبحث عن الصالح العام، إن ارتهنا للحقيقة وهي مؤلمة على أي حال!

اليوم السابع

رئيس الوزراء الأردنى: حقوق الإنسان على رأس أولويات واهتمامات الدولة

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1600729#.U0N66aIgtoA

عمان (أ ش أ)
شدد رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبدالله النسور اليوم الاثنين على أن خيار الأردن باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان كنهج قد حسم ولا مجال للتردد فيه.. مؤكدا على أن مسألة حقوق الإنسان تقع على رأس أولويات واهتمامات الدولة الأردنية وليس الحكومة فقط.
جاء ذلك خلال زيارة النسور اليوم للمركز الوطني لحقوق الإنسان يرافقه وزراء الداخلية حسين المجالي والدولة لشئون رئاسة الوزراء أحمد الزيادات والعدل الدكتور بسام التلهوني ورئيس ديوان التشريع والرأي الدكتور نوفان العجارمة.
وقال رئيس الوزراء الأردني "إنه لا يمكن لأحد أيا كان إيقاف هذه المسيرة باتجاه الديمقراطية بسبب خلفيته أو عجزه أو عدم فهمه وإحاطته بضرورات المرحلة ومتطلبات البشرية الإنسانية التي تحتم على الدول أن تسير في هذا الخط".
وأشار النسور إلى أن نظرة العالم تجاه قضايا حقوق الإنسان قد تغيرت وأصبح لا يمكن لأحد إلا أن يلتزم بمباديء الحريات وحقوق الإنسان ومعايير العدل والنزاهة والشفافية والمعايير الإنسانية لكل البشر..لافتا إلى أن قوى الشد العكسي لنهج الحريات والدمقرطة والانفتاح لا يمكن لها أن تسود.
ومن جهته..أكد وزير الداخلية الأردني أن مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة على درجة عالية من الحرفية والمهنية ولا يوجد فيها انتهاكات ، قائلا "إن الأمن العام بدأ بتدريب كوادره على حسن التعامل مع الموقوفين في المراكز الأمنية" ..موضحا أن أي تجاوز على حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية هو تصرف فردي وليس عملا مؤسسيا ممنهجا.
وبدوره..قال وزير العدل الأردني إن وزارته تتعامل بكل جدية واحترافية مع التقارير التي ترد إليها من المركز الوطني لحقوق الإنسان وتحيلها إلى الجهات ذات العلاقة وتتابع تطبيقها خلال الفترة الزمنية المحددة .. مشيرا إلى أن الوزارة تقوم أيضا بمتابعة المدعين العامين فيما يتعلق بالتفتيش على السجون ورصد ما يتمتع به الموقوفون من حقوق مثلما يتم الاستماع إلى ملاحظاتهم كي يتم بعدها معالجة أية أخطاء تكون قد حدثت..ومؤكدا على سعي الحكومة الدائم على أن تكون التشريعات التي تنجزها فيما يتعلق بحقوق الانسان موائمة للاعلان العالمي لحقوق الإنسان.
أما رئيس ديوان التشريع والرأي الدكتور نوفان العجارمة فأكد على أن قانون منع الإرهاب هدفه المحافظة على أمن المواطن الأردني..كما أن قانون منع الجرائم جاء من أجل حقوق الإنسان كونه يلاحق اصحاب السوابق.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140408/Cartoon201404085699.htm

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 جماد ثانى 1435هـ - 8 أبريل 2014م

http://www.alyaum.com/News/art/131672.html